

التردد في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي: هل هو اجس العراق لها ما يبررها؟

بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السابع عشر لكلية المامون الجامعة

بحث تقدم به:

م.د سنان عبد الحمزه البديري

أ.م.د نظام جبار طالب

كلية القانون/ جامعة القادسية

كلية القانون/ جامعة القادسية

ملخص:

هذا البحث يرمي الى تقييم وتحليل الواقع العراقي بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية. خصوصا ان العراق لحد الآن لم يشرع قانونا خاص بالتحكيم التجاري الدولي او الاهتمام بتشريع قوانين تعنى بتنفيذ الأحكام الأجنبية. حيث بقي العراق معتمدا على قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969 والذي لم يتطرق بشكل صريح الى تنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية. أذ انه لم يميز بين الحكم المحلي او الحكم الأجنبي. ناهيك عن ان العراق لم ينظم الى معاهدة نيويورك 1958 للاعتراف وتنفيذ الأحكام الأجنبية والتي تعتبر من المعاهدات الرائدة في تنفيذ الأحكام الأجنبية. فهذا البحث يعرض ويشخص اهم المخاوف التي تعيق العراق من الانضمام الى هذه المعاهدة ومناقشة سبل التغلب عليها من خلال اقتراح بعض الحلول والمعالجات المهمة على الصعيد المحلي والدولي.